المضعف

هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد
بالا لان البدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي
اثبات ذكر ذلك السعد انتهى ثم قال ناظر الجيش واما في نحو لا احد فيها الا زيد
فوجه الاشكال انه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب
الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى
واحد وهذا لك فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو جواب حسن
قال البدر الدماميني وعلى قول الشلوبين تكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة
احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان يقول لا يستحق
العبادة الا الله او يكون المعنى ما في الوجود اله الا الله فيمكن الاحلال ايضا
قال ناظر الجيش ولابن عصفور في هذه المسئلة كلام غير ظاهر ذكرته في باب المستثنى
من هذا الكتاب فلينظر له الواقف عليه واما القول بالخبرية فقد قال به جماعة
ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور
وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم
المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا
ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص
لا يكون خبرا عن العام لانتفاء الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما
الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيب الاسم معها لا عمل
لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها
بان ضعف لما ركبت وصار كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ويقتضي هنا ان يبطل عملها
في الاسم والخبر لكن الغي عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة المبتدا
والخبر على ما كان عليه مع التجرد واذا كان كذلك لم تثبت عملا في المعرفة واما الثاني
فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك لان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء
مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثناء فيها
هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا اطلاق يعلم في
نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا ما عدا في قولنا ما قام الا زيد
مع انه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا لا منافاة
بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله
خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى
واما الثالث فهو ان يقال قولكم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله
الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص
المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ واما الاقوال الثلاثة الاخر فاحدها

ان

ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار
المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله
في الوجود وقد وقفت على كلام لبعضهم طويل مشتمل على مباحث منه قوله منع فيها
كلام النحاة بكلام غيرهم تركته لذلك ولا شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير
ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك
ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالاهية عن غير الله تعالى واثبات الالاهية
لله سبحانه وتعالى وهذا انما يتم اذا كانت الا فيه للاستثناء لانا نستفيد النفي
والاثبات بالمنطوق واما اذا كانت الا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه الا نفي الالاهية
عن غير الله تعالى واما اثبات الالاهية لله سبحانه وتعالى فلا يفيده التركيب
المذكور حينئذ فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من
دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا
الدقاق وان كان مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته
فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة والقول الثاني ويعزى للزمخشري قال
في المغني وزعم في تأليف له مستقل في كلمة الحق ان الاصل الله اله فالمعرفة مبتدا والنكرة
خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركب لا
مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال
ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين
قال ناظر الجيش ويلزم منه ان الخبر بني مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان الامر
كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزه كما سيأتي والقول الثالث
ان الاسم المعظم مرفوع باله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولك اقائم الزيدان فيكون
المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان الاها بمعنى مألوه من اله اي عبد
فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغني به عن الخبر
كما في نحو قولك ما مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس
وصفا فلا يستحق عملا ولو كان اله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه
لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة
يجيز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه حمل لا غالب لكم اليوم من الناس ولا
تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في
ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله هذا اخر الكلام
على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء
من الضمير المستكن في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه
صفة فهو لا يكون كذلك الا اذا كانت الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)